الإجابة النموذجية لسؤال امتحان مقياس المنازعات البيئية

السنة الأولى ماستر

تخصص قانون البيئة

الأستاذة : حميدة جميلة

السؤال الأول : ما مدى أحقية المدعي في المطالبة بالتعويض ؟

الجواب عن السؤال الأول : رغم أن البلدية غير مسؤولة قانونا عن الأضرار التي وقعت للسيد ش.ص ، إلا أن الحق في التعويض الذي طالب به مؤسس قانونا و تبرره عدة اعتبارات ، فالأشغال التي قامت بها البلدية تعتبر ضرورية لاعتبارات تتعلق بمشكلة الفيضانات التي قد تتعرض لها المنطقة المذكورة ، مما يتطلب فالفعل و لاعتبارات حماية النظام العام – حماية الأمن العام للمواطنين – وبالتالي تكون البلدية ملزمة بصيانة هذه المجاري لمياه الأمطار ، قبل دخول فصل الشتاء و القيام بدراسة تقنية لتصميم الشبكة المخصصة لتصريف مياه الأمطار ، ومع ذلك إن حق المدعي في المطالبة بالتعويض مؤسس قانونا ، مادام أن هناك ضرر مادي أصاب الضحية تمثل رفي خسائر مادية معتبرة أسفرت على موت المواشي وهو ضرر مؤكد ، و استحالة القيام بنشاط الزرع و الفلاحة و هو يكيف قانونا بأنه تفويت الفرصة الربح و الانتفاع في قضية الحال

السؤال الثاني : القرار البلدية المتعلق بإنجاز الأشغال يعد قرارا مشروعا ،مادام أن الأشغال العمومية التي قامت بها البلدية تبررها اعتبارات حماية النظام العام و المحافظة على أمن المواطنين ، فضلا على قيام البلدية بإخطار المواطنين بإنجاز الأشغال المذكورة في قضية الحال و عليه يعد قرارا مشروعا من الناحية الإجرائية المرتبطة بالإخطار كإجراء شكلي جوهري و مبررات حماية النظام العام من ناحية السبب المشروع المتعلق باتخاذ القرار.

السؤال الثالث : الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية البلدية هي المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر ، مبررات هذا القول أن العمل الذي قامت به البلدية يعد مشروعا و مع ذلك ترتب عليه ضررا و بالتالي تقام رابطة السببية بين الفعل المشروع و الضرر وليس الخطأ المرفقي ، لا يوجد خطأ مرفقي في قضية الحال

السؤال الرابع : قرار الخبرة غير مؤسس لأن السيد ش ص غير ملزم بتحويل المياه و استعمالها في الزراعة و نشاط الفلاحة و عليه فهو لا يتحمل مسؤولية لا كلية و لا جزئية على الضررو تقوم مسؤولية البلدية على أساس المخاطر دون الرجوع على المتضرر بدعوى الرجوع الجزئية و هي مسؤولية موضوعية مطلقة